القائم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

الشارك مهلهلا الحجرف

وافق على مشروعين باعتماد الحساب الختامي وربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية

مجلس الأمة : الحجرف ثقة بأغلبية 32 نائباً ورف

الغانم : الأوضاع الماثلة في المنطقة تحتم على أعضاء الحكومة والمجلس التصرف كرجال دولة مؤتمنين

كتب أحمد الرشيدي

بدأ مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس مناقشة طلب طرح الثقة بوزير المالية الدكتور نايف الحجرف على أن يتم التصويت على هذا الطلب بعد الانتهاء من المناقشة.

وقال رئيس المجلس مرزوق الغانم في مستهل الجلسة إنه في جلسة يوم الثلاثاء الموافق 25 يونيو الماضي وعلى إثر مناقشة الاستجواب الموجه إلى وزير المالية تقدم 10 نواب بطلب طرح الثقة بالوزير.

وأضاف الغانم انه «قبل التصويت على طلب طرح الثقة سأعطي الكلمة لاثنين من النواب من مقدمي طلب طرح الثقة أو من غيرهم على أن تكون الأولوية لمقدميه وفقا لترتيب أسمائهم فيه».

وذكر انه سيعطي الكلمة ايضا لاثنين آخرين من معارضي طلب طرح الثقة ما لم ير المجلس الاذن بالكلام لأكثر من هؤلاء الأربعة ثم الانتقال بعد ذلك إلى التصويت على طرح الثقة.

وكان رئيس مجلس الأمة أعلن في جلسة استجواب الوزير الدكتور الحجرف بتاريخ 25 يونيو الماضي تقدم 10 نواب بطلب لطرح الثقة في وزير المالية.

وحمل طلب طرح الثقة بالوزير أسماء النواب رياض العدساني والدكتور عبدالكريم الكندري وثامر السويط وخالد العتيبي والدكتور بدر الملا والدكتور عادل الدمخي وعبدالوهاب البابطين وفراج العربيد وماجد المطيري ومحمد المطير.

وجاء إعلان الرئيس الغانم عن طلب طرح الثقة عقب انتهاء مجلس الأمة في تلك الجلسة من مناقشة الاستجواب الموجه من قبل النائب محمد هايف إلى وزير المالية بصفته والمكون من محورين.

تباينت آراء نواب مجلس الأمة الكويتي المتحدثين في جلسته الخاصة اليوم الأربعاء حيال طلب طرح الثقة في وزير المالية الدكتور نايف الحجرف بين مؤيد ومعارض.

جاء ذلك في مجريات مناقشة النواب للطلب حيث تحدث مقدما طلب طرح الثقة النائبان الدكتور عادل الدمخي ومحمد المطير مؤيدين له فيما تحدث النائبان نايف المرداس وعلي الدقباسي معارضين له.

وقال الدكتور الدمخي المؤيد لطرح الثقة ان الاستجواب يخص فئة مهمة من المجتمع هي المتقاعدين وأتى نتيجة «تعهد الوزير بحل قضية الفوائد الربوية على قروض المتقاعدين» مبديا عن أسفه لعدم وجود تحرك حقيقي للاصلاح.

ورأى انه «لم يكن هناك نية حقيقية لحل القضية حيث استدل الوزير في جلسة الاستجواب على حكم المحكمة الدستورية».

وبين «نحن أمام قضية شرعية ونرغب بإسقاط الفوائد الربوية لرفع الظلم عن المتقاعدين فالهدف من فلسفة التقاعد هو توفير الأمن والاطمئنان للموظف بعد سنوات الخدمة» معربا عن رفضه «السكوت عن هذا الخطأ».

بدوره قال النائب نايف المرداس المعارض لطرح الثقة ان الوزير كان متعاونا في حل هذه القضية وأبدى خطوات عملية بحضوره أربعة اجتماعات للجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية مبينا وفق رأيه ان «المسألة لا تتم بهذا الاستعجال».

وأضاف ان «الوزير طبق الأحكام النهائية باعتبارها من صلاحياته أما مسألة تطبيق فتوى الأوقاف الصادرة في سنة 2010 فلا يمكن تعديل نظام الاستبدال إلا بإقرار قانون والوزير لم يرتكب خطأ يستحق طرح الثقة به».

ورفض «ما أشار إليه النائب المستجوب بأن من يصوت ضد طرح الثقة بالوزير فهو مع الربا» متسائلا في الوقت ذاته «لماذا لم يثر النائب المستجوب هذه القضية في استجواب وزير المالية الأسبق في عام 2012».

من جانبه رأى النائب محمد المطير المؤيد لطرح الثقة ان ما ذكره النائب نايف المرداس «غير صحيح وتم التقدم بتعديلات على قانون التأمينات الاجتماعية» مبينا انه «لم ير الأسئلة البرلمانية التي قدمت ورد الأوقاف عليها».

وأضاف ان «النائب المرداس لم يف بعهده في الوقوف مع طرح الثقة في الوزير» مشيرا أيضا إلى عدم صحة ما ذكر بأن إلغاء الاستبدال يحتاج إلى تعديل قانون التأمينات الاجتماعية ف«القرار الإداري يكفي لحل المشكلة».

من ناحيته قال النائب علي الدقباسي المعارض لطرح الثقة ان الوزير متعاون والعمل السياسي يتطلب وجود تنسيق والحل يكون بتعديل القانون مبينا انه «لم يتم إعطاء الوزير مهلة نتيجة الضغط الذي مارسته حسابات في مواقع وسائل التواصل الاجتماعي».

وأعرب عن رفضه «الضغط على النواب واستغلالهم حتى يصوتوا مع طرح الثقة بالوزير وأنا قراري بيدي» معتبرا ان ما حصل «ظلم وبهتان للوزير من أجل مصالح انتخابية.. فهل يعقل طوال السنوات الماضية لم يقر أحد بوجود الربا».

ورفض مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس طرح الثقة بوزير المالية الدكتور نايف الحجرف باغلبية 32 نائبا.

وأظهرت نتيجة التصويت على طرح الثقة التي تمت بالنداء بالاسم عدم موافقة 32 نائبا وموافقة 16 نائبا من إجمالي الحضور وعددهم 48 نائبا.

وكان مجلس الأمة بدأ في وقت سابق جلسة خاصة للنظر في طلب طرح الثقة بوزير المالية الدكتور نايف الحجرف وجرى التصويت على الطلب بعد الانتهاء من المناقشة.

وأعطى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قبيل التصويت على الطلب الكلمة لاثنين من مقدمي طلب طرح الثقة هما النائبان الدكتور عادل الدمخي ومحمد المطير ولاثنين آخرين من معارضي طلب طرح الثقة هما النائبان نايف المرداس وعلي الدقباسي.

وتضمن طلب طرح الثقة إضافة إلى النائبين الدكتور الدمخي والمطير أسماء النواب رياض العدساني والدكتور عبدالكريم الكندري وثامر السويط وخالد العتيبي والدكتور بدر الملا وعبدالوهاب البابطين وفراج العربيد وماجد المطيري.

وبعد التصويت على طلب طرح الثقة بوزير المالية والذي تم رفضه، بدأ المجلس ببدا مناقشة طلب الحكومة عرض الحالة المالية للدولة في جلسة وفقا للمادة 69 من اللائحة الداخلية للمجلس، حيث اعلن الرئيس الغانم خلو القاعة بناء على طلب الحكومة أن تكون المناقشة في جلسة سرية.

ثم استأنف المجلس جلسته بشكل علني، وقال الرئيس الغانم: إن المجلس عقد جلسته السرية بناء على طلب الحكومة لمناقشة الحالة المالية للدولة وفق للمادة 69 وقد زود وزير المالية عرضا للحالة المالية وبعد العرض وانتهاء المناقشة قرر المجلس توصية نيابية تقضي بتطبيق المعايير الدولية على التقارير المالية لميزانيات الاستثمار واحتياطي الأجيال والعام والمؤسسات المالية في الدولة، موضحا ان المجلس وافق على التوصية وأحال «الحالة المالية للدولة» الى ديوان المحاسبة لفحصها على أن تحال لاحقا الى لجنة الميزانيات.

وبين الغانم أن المجلس لم يناقش أي أمر آخر خلال الجلسة السرية.

المجلس يقر الميزانية العامة للدولة 2019-2020 والحساب الختامي 2018-2019

ثم بدأ المجلس بمناقشة تقرير لجنة الميزانيات عن مشروع قانون الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2019 /2020 والحساب الختامي للسنة المالية 2018 / 2019.

وأوضح رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد أن الإيرادات المقدرة في الميزانية تبلغ 16 مليار دينار، و88 بالمئة ايرادات نفطية وتم ترحيل 88 مليون دينار للاحتياطي العام وبمصروفات قدرت بـ22 مليارا و500 مليون دينار مثلت الرواتب منها 54% فيما شكلت الدعوم 17% في حين قدر العجز بـ8 مليارات دينار على اساس تقدير تسعير 55 دولارا لبرميل النفط.

وبين أن اسعار النفط ارتفعت وسعر برميل النفط ارتفع عن الـ55 دولار، وهذا سيحل العجز المقدر.

ونوه عبد الصمد الى أن ميزانية الدولة تمر بعجوزات مالية منذ ست سنوات وتغطى هذه العجوزات من الاحتياطي المالي، داعيا الى ضرورة اتخاذ إصلاحات لأنه ما لم يتم اتخاذ الإصلاحات التي ترشد نفقات الحكومة وتزيد ايرادات الدولة غير النفطية فإن المركز المالي لن يكون جيدا.

وشدد على أن زيادة رسوم الخدمات وفرض الضرائب لن يعالج العجز المستمر في ميزانية الدولة، معربا عن أمله في أن تراجع الحكومة التوصيات التي قدمتها لجنة الميزانيات، مؤكدا انه لو تم العمل بالملاحظات السابقة لعالجنا الكثير من المشكلات التي تعتري الميزانية.

وتوجه عبدالصمد لرئيس مجلس الأمة والنواب بالشكر على منحهم إياه الثقة في عضوية اللجنة، كما شكر سمو رئيس مجلس الوزراء على حضور اجتماعات اللجنة وكذلك تعاون وزير المالية والجهات الرقابية، مشيدا كذلك بدور الجنود المجهولين اعضاء المكتب الفني للجنة الميزانيات اللذين يقومون بدور كبير وجهود كبيرة في عمل اللجنة.

بدوره، شكر الغانم عبدالصمد واعضاء اللجنة والعاملين بها على ما يبذلوه من مجهود.

وفي بداية النقاش، دعا لرفض الميزانية العامة للدولة للاسباب الواردة في تقرير اللجنة.

من جانبه، قال النائب احمد الفضل: «القول للسيد عدنان لا تستغرب وجود مشاريع في الخطة ويتم التراجع عنها وهذا غير مستغرب لأن الحكومة ذاتها تضع وثيقة اقتصادية وتتجه لإلغاء هيئات لم تتراجع عن القرار باولو تهديد أجوف».

وأضاف الفضل: انا موعود من الحكومة بمدينة لوجستية بالشمال وقطارات ومليون ينتظرون هذا المشروع، والسؤال كيف ستنفذ هذه التصورات في ظل هذه الأوضاع.

وقال النائب حمدان العازمي إن بيان وزارة المالية يتحدث عن تنويع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق وهو حديث سنوي مكرر ومع هذا لم يتم اي شيء من هذا التعهد الحكومي السنوي، لافتا الى اننا نرى عكس ذلك بزيادة الانفاق، ومنتقدا سياسيات التوظيف الحكومي.

من جهته، اشاد النائب خليل الصالح بالعرض الذي قدم من قبل وزارة المالية خلال الجلسة داعيا الى ضرورة اتخاذ إصلاحات لأنه ما لم يتم اتخاذ الإصلاحات التي ترشد نفقات الحكومة وتزيد ايرادات الدولة غير النفطية فإن المركز المالي لن يكون جيدا.

وشدد على أن زيادة رسوم الخدمات وفرض الضرائب لن يعالج العجز المستمر في ميزانية الدولة، معربا عن أمله في أن تراجع الحكومة التوصيات التي قدمتها لجنة الميزانيات، مؤكدا انه لو تم العمل بالملاحظات السابقة لعالجنا الكثير من المشكلات التي تعتري الميزانية.

وتوجه عبدالصمد لرئيس مجلس الأمة والنواب بالشكر على منحهم إياه الثقة في عضوية اللجنة، كما شكر سمو رئيس مجلس الوزراء على حضور اجتماعات اللجنة وكذلك تعاون وزير المالية والجهات الرقابية، مشيدا كذلك بدور الجنود المجهولين اعضاء المكتب الفني للجنة الميزانيات اللذين يقومون بدور كبير وجهود كبيرة في عمل اللجنة.

بدوره، شكر الغانم عبدالصمد واعضاء اللجنة والعاملين بها على ما يبذلوه من مجهود.

وفي بداية النقاش، دعا لرفض الميزانية العامة للدولة للاسباب الواردة في تقرير اللجنة.

من جانبه، قال النائب احمد الفضل: «القول للسيد عدنان لا تستغرب وجود مشاريع في الخطة ويتم التراجع عنها وهذا غير مستغرب لأن الحكومة ذاتها تضع وثيقة اقتصادية وتتجه لإلغاء هيئات لم تتراجع عن القرار باولو تهديد أجوف».

وأضاف الفضل: انا موعود من الحكومة بمدينة لوجستية بالشمال وقطارات ومليون ينتظرون هذا المشروع، والسؤال كيف ستنفذ هذه التصورات في ظل هذه الأوضاع.

وقال النائب حمدان العازمي إن بيان وزارة المالية يتحدث عن تنويع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق وهو حديث سنوي مكرر ومع هذا لم يتم اي شيء من هذا التعهد الحكومي السنوي، لافتا الى اننا نرى عكس ذلك بزيادة الانفاق، ومنتقدا سياسيات التوظيف الحكومي.

من جهته، اشاد النائب خليل الصالح بالعرض الذي قدم من قبل وزارة المالية خلال الجلسة

- كلام سمو الأمير في رمضان تضمن دعوة مباشرة إلى ضرورة التحلي باليقظة وتحمل المسؤولية
- المسؤوليةَ الملقاة على عاتقنا جسيمة وقدرنا أن نكون في هذا المكان والتوقيت لنمارس قدراً عاليًا من تحملها
- وزير الداخلية: "الجوازات المزورة" حُلت في لجنة حقوق الإنسان من خلال منح أصحابها بطاقة صحية

الحجرف .. ثقة

- الدمخي : نحن أمام قضية شرعية ونرغب بإسقاط الفوائد الربوية لرفع الظلم عن المتقاعدين
- المرداس : الوزير كان متعاونا في حل هذه القضية وأبدى خطوات عملية بحضوره أربعة اجتماعات
- المطير : النائب المرداس لم يف بعهده في الوقوف مع طرح الثقة في الوزير

الدقباسي متحدثا

والدمخي يدلي بدلوه

المرداس متحدثا